



أحمد السعدون وخالد السلطان



أسامة المناور متحدداً بديوانه مساء أمس خلال أولى ندوات كتلة الأغلبية ويبدو الحضور من أعضاء الكتلة

خلال الندوة الأسبوعية الأولى في ديوان أسامة المناور أمس الأول

# الأغلبية البرلمانية: لا لانعقاد مجلس 2009 ولا لتعديل الدوائر ونظام التصويت



د.عبد الوسي والزميل بدر السهيل



عبد اللطيف العميري و.د.حسين قويدان و.د.محمد الكندري ومحمد الخليفة



مسلم البراك و.د.عادل الدمخي

مجلس 2009 حشدنا في ساحة الإرادة، أكثر من مائة الف مواطن ومواطنة في سابقة لم تحدث من قبل، لتعلن أن مجلس 2009 ساقط سياسياً وأخلاقياً، وكانت نتيجة ذلك هي انتخابات 2012.

وكان آخر المتحدثين النائب علي الدقباسي، الذي شدد على أن بيان كتلة الأغلبية الثالث يتضمن رؤية واضحة للمرحلة المقبلة، مشيراً إلى أن اللصص التي تثار بالمساحة الإعلامية، ومع التسليم الكامل بحق الناس في التفكير، ونحن نعيش أزمة منذ ست سنوات، وما يتعلق بحكومة برلمانية ومنهجية وأمانة دستورية ومع التسليم بهذا الكلام، لا أن مكانه قاعة عبدالله السالم، ونحن هنا ليس للرد على ما يثار على بعض الأبقاق، الذين وصفونا بالجرار، وإنما من أجل مصلحة هذا البلد ولن نمشي وراء أي أجندة، وأريد بالكويتيين أن ينظروا حتى للوسائل الإعلامية التي امتهنت وتكسبت على ضرب وحدتنا الوطنية.

وشدد على أننا هنا للمطالبة بسرعة تطبيق القرار الأميري بإسقاط مجلس 2009 مجلس القبيضة، ونحن شعب ذاكرتة قوية، واليوم أقول ما أشبه الليلة بالبارحة لئلا نطالب بإسقاط مجلس 2009، ونحن هنا لإسقاط الدعوة للانتخابات، وملتزمون بما يرد ببياننا، وليس عناداً أو صراعا وإنما رغبة شعبية حقيقية، ونريد أن نحل مشاكلنا، فالكويت في محيط اقليمي ملتتهب، وهناك من يريد ضربها بالإشاعات، والقتال.

وأكد الدقباسي أنهم لا يهتم من يصل إلى المجلس وإنما المبدأ، فأساءه أعضاء المجلس المقلل مكتوبة عند الله في لوح محفوظ، ولولنا للوطن وليس لشيخ دون شيخ، وجاءت نعتهم بالاربابية ولم تجمعها مصلحة، وإنما أولويات من أجل الشعب، رغم أنهم كانوا يوماً يجعلون المجلس «سركا» يوماً آخر حلبة مصارعة، ونحن نواب الأمة وليس نواب المزارع والخواخير كما قال الوزير السابق في الحكومة.

● ناصر الوقيت - سلطان العبدان  
عبدالله البالول - بدر السهيل

مجلس «القبيضة»، وإن تدعو إلى الانتخابات وفق الوضع الحالي فيما يخص النظام الانتخابي، مشيراً إلى أن الكتلة كانت منبوية دراسة بشكل مفصل ودقيق، ولا يريدون أن ينهضوا بإخراج أرقام دقيقة لهؤلاء الأشخاص، حفاظاً على سريته، لكنها عرضت بالتفصيل، النجان، لكنها عرضت بالتفصيل، وتبين كم حصل كل نائب من هؤلاء على مبالغ، وقد حصل أحدهم على تسعة ملايين دينار.

وفيما يتعلق بالترويج إلى تحويل نظام الدوائر من خمس دوائر، تسائل هايف، «إن مجلس صوتين لكل ناخب أو صوت واحد بدلاً من أربعة، وانتقادهم للخمس دوائر، تسائل هايف، «إن مجلس القبيضة فإن في ظل نظام الخمس دوائر، فما الجديد؟ فلماذا الهرب؟ أم أنكم تريدون أن تكونوا أغلبية في كل مجلس؟»، مشيراً إلى أن مثل هذه الشبه والاكاذيب والتصريحات تصدها السلطة، وتتسم من أن واحد، وربما تطبق ما يقوله هؤلاء، واعتقد بأن الدوائر إذا صارت عشرين أو 25 أو صوتاً أو صوتين، فإن الشعب الكويتي اصبح واعياً، وإذا تمت حتى هذه التعديلات فإن شهرم بالفشل، كما أن الأغلبية لن تتنازل عن حقها في اتخاذ ما تراه مناسباً، والأغلبية مقصود بها الشعب، والخيارات مطروحة في الأغلبية، وأقول لا تدخلوا البلد في نفق مظلم، ويجب على السلطة أن تكون كما هي في أي بلد محترمة ومنصفة، ولا تجازف بمستقبل الكويت وسمنته، وحتى لا تتخذ مواقف ربما تندم عليها، وأتمنى أن تكون لدينا سلطة عقلانية تدرس القرارات وعواقبها قبل اتخاذها.

بدوره، قال ممثل جمعية المحامين المهامي ناصر القويون، أن مجلس 2012 طرح قضائياً لم يطرحها أي مجلس عقب الغزو الكويتي، ونحن نحترم القضاء وأحكامه، لكن نريد من يحترم قولنا، وأنا إذا لم أأخذ الرأي الصواب من قبل السلطة، فلن أقتنع بمشاريعها، متسائلاً «ما الغرض من طرح تعديل الدوائر في هذا الوقت؟»

وتحدث ممثل حركة نهج معادن الدولية، شدد على أن الإرادة الشعبية تأتي إلا أن نقف سداً منيعاً أمام أي عبث، مذكراً بأنه قبل حل السابق.

منها فكره ومنطقه وأسلوبه، ومن يسب في كلامه لأحد لا ينسحب السلطة، مشيراً إلى أن البعض يرى أن الطموح يصل إلى حكومة شعبية، «وأنا لا أرى هذا»، وهناك من يرى أن الحل بتطبيق شرع الله، «وأنا مع ذلك»، مشيراً إلى أنه إذا صدر تعديل الدوائر بمرسوم ضرورة، فإن المادة 71 تتحدث عن المواضيع المتعلقة بالضرورة وقت حل المجلس، فالمشروع الدستوري أعطى حق إصدار مراسيم الضرورة في حالات استثنائية، متسائلاً «هل تعديل الدوائر تنطبق على مراسيم الضرورة، لاسيما أن مجلس الأمة لم يجل نتيجة أزمة سياسية في البلد، وإنما من خلال حكم محكمة، بسب خطأ اجرائي؟»

وأضاف: هناك بعض الإخوان في ندوة «رجال الكويت»، قالوا إننا تهجمنا على القضاء، ونحن انتقدنا حكم المحكمة، وهو حق أصيل، ولم أجد واحداً لم يعترف بالحكم، متسائلاً هنا «هل وجدتم أعضاء من أعضاء الأغلبية نخل المجلس عنوة وقال إنني لا اعترف بهذا الحكم؟» مشيراً إلى الوقت نفسه إلى قانون تعديل المحكمة الدستورية الذي لم يتمكن المجلس من إقراره، نتيجة تعطيل جلساته ثم قرار المحكمة ببطالته.

وشدد على أنهم في كتلة الأغلبية يفخرون بالانتماء إليها، ولكل عضو

## المناور: نحن أمام محاولة لسرقة حق أصيل من حقوق الكويتيين

المناور: نحن أمام محاولة لسرقة حق أصيل من حقوق الكويتيين، والتي تترجمها بعض التصريحات التي تأتي تارة من مسؤولين في الحكومة بتعديل الدوائر أو العبث بنظامنا الانتخابي، وتأتي تارة أخرى ممن اسماهم بالمنجمين، مشيراً إلى أن منجم الكويت فاجأنا بما قاله حكم المحكمة الدستورية قبل النطق به، وأنا 17 سنة محام لم أعرف أبداً حكم مسبق، ومن المستحيل أن أعرفه، إلا أن المنجم قال إنه سيسم حكم من المحكمة الدستورية بواقع كذا وكذا، والأين خرج المنجم ويصر على تأكيد ما نشره بأنه سيتم تعديل النظام الانتخابي، من نظام الخمس ولو عشر، وأقول كذب المنجم ولو صدقوا.

## تعديل الدوائر ونظام التصويت بمثابة الانقلاب على الدستور

والمجلس: نحن أمام محاولة لسرقة حق أصيل من حقوق الكويتيين، والتي تترجمها بعض التصريحات التي تأتي تارة من مسؤولين في الحكومة بتعديل الدوائر أو العبث بنظامنا الانتخابي، وتأتي تارة أخرى ممن اسماهم بالمنجمين، مشيراً إلى أن منجم الكويت فاجأنا بما قاله حكم المحكمة الدستورية قبل النطق به، وأنا 17 سنة محام لم أعرف أبداً حكم مسبق، ومن المستحيل أن أعرفه، إلا أن المنجم قال إنه سيسم حكم من المحكمة الدستورية بواقع كذا وكذا، والأين خرج المنجم ويصر على تأكيد ما نشره بأنه سيتم تعديل النظام الانتخابي، من نظام الخمس ولو عشر، وأقول كذب المنجم ولو صدقوا.

## الدقباسي: لا يهمننا من يصل إلى المجلس وولأولنا للوطن وليس لشيخ دون شيخ

والمجلس: نحن أمام محاولة لسرقة حق أصيل من حقوق الكويتيين، والتي تترجمها بعض التصريحات التي تأتي تارة من مسؤولين في الحكومة بتعديل الدوائر أو العبث بنظامنا الانتخابي، وتأتي تارة أخرى ممن اسماهم بالمنجمين، مشيراً إلى أن منجم الكويت فاجأنا بما قاله حكم المحكمة الدستورية قبل النطق به، وأنا 17 سنة محام لم أعرف أبداً حكم مسبق، ومن المستحيل أن أعرفه، إلا أن المنجم قال إنه سيسم حكم من المحكمة الدستورية بواقع كذا وكذا، والأين خرج المنجم ويصر على تأكيد ما نشره بأنه سيتم تعديل النظام الانتخابي، من نظام الخمس ولو عشر، وأقول كذب المنجم ولو صدقوا.



جانب من الحضور

## مركز طربي

بحاجة إلى

### موظفات استقبال

يشترط في المتقدم للوظيفة:

- اجادة الطباعة على الكمبيوتر
- إلمام جيد باللغة الإنجليزية
- اللباقة في التعامل مع المراجعين والمرضى
- يفضل خبرة عملية في نفس المجال

\* يتم تحديد الراتب والمزايا وفقاً للكفاءة والخبرة العملية

يرجى إرسال السيرة الذاتية مع صورة شخصية حديثة على الإيميل: jobkw@live.com

بمرحلة دقيقة حرجة، إذ قامت أطراف نافذة بمحاولات خطيرة لتمزيق وحدة هذا الشعب وبق أسافين الفرقة والشقات بين مكوناته في سياق مشروع سيء، للقضاء على شوري الرأي وديموقراطية الحكم، وإلغاء مبادئ الدستور وتكدير صفو العلاقة التي تجمع بين أسرة آل الصباح الكرام والشعب بجميع أطيافه، وقد انعكس هذا المشروع السيئ على سلطات الدولة كافة التي تقش في فيها الفساد، ولم تكن الفضائح التي كشفها نواب الأمة، مثل «فضيحة رشوة عدد من أعضاء مجلس الأمة المنتخب عام 2009»، إلا مثالا واحداً فقط على المدى الذي بلغه الفساد في البلاد، كما جاءت «فضيحة التحويلات الخارجية» لتؤكد أن الفساد أصبح وللأسف نهجا مدروسا بل سياسة عامة قوامها نهج المال العام وشراء الذمم وتدمير مكونات المجتمع. لقد عبر الشعب الكويتي مرارا عن غضبه مستنكرا شيوخ الفساد رافضاً تزوير إرادته مصمماً على الدفاع عن دستوره وحقوقه مطالباً بحل مجلس الأمة المنتخب عام 2009، ف جاءت استجابة صاحب السمو الأمير بجل المجلس لتؤكد تلاحم القيادة مع الشعب والوفاء بالعهود، إذ نص مرسوم حل المجلس على أنه

الجابر الصباح في مجلس الأمة وفق إطار النظام الدستوري وقانون توارث الإمارة، فجدد العهد على شوري الرأي وديموقراطية الحكم، ومازلنا نتذكر حكما السامي آنذاك والذي جاء فيه: «إن الثقة الغالية التي أوليتموني إياها هي شرف الأمانة التي أحمل في عني و قدسية الوسام الذي أفاخر به على صدري والقسم العظيم على التفاني في حب الكويت وأهلها المخلصين الأوفياء، الذين ضربوا بمواقفهم المسؤولة المثل الراع في إعلاء مصلحة الكويت فوق كل اعتبار ونحمد الله تعالى على تلاحم وحيوية أهلها وحرصهم على إرثهم الغني بالحكمة والشهامة والتجربة الرائدة في العمل الدستوري والممارسة الديموقراطية الواعية». وجاء فيه أيضاً: «لقد شهدت خلال الأيام الماضية تجربة دقيقة حسمت بها أمر بالغ الأهمية، ولئن صاحب تلك التجربة شيء من الألم والقلق إلا أنها في محصلها ذات وجه إيجابي ناصع يمثل علامة صحة وانتصاراً للنهج الديموقراطي الذي ارتضاه الكويتيون وتكريساً حياً للشرعية الدستورية مما جعل هذه التجربة موضع إشادة وتقدير العالم أجمع». ولا يخفى على أحد أن الكويت اليوم تمر

في ختام الندوة تلا النائب السابق أسامة المناور بياناً للأغلبية (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) إن الأساس الذي بايعت عليه الأمة حكما السامي آنذاك والذي جاء فيه: «إن الثقة الغالية التي أوليتموني إياها هي شرف الأمانة التي أحمل في عني و قدسية الوسام الذي أفاخر به على صدري والقسم العظيم على التفاني في حب الكويت وأهلها المخلصين الأوفياء، الذين ضربوا بمواقفهم المسؤولة المثل الراع في إعلاء مصلحة الكويت فوق كل اعتبار ونحمد الله تعالى على تلاحم وحيوية أهلها وحرصهم على إرثهم الغني بالحكمة والشهامة والتجربة الرائدة في العمل الدستوري والممارسة الديموقراطية الواعية». وجاء فيه أيضاً: «لقد شهدت خلال الأيام الماضية تجربة دقيقة حسمت بها أمر بالغ الأهمية، ولئن صاحب تلك التجربة شيء من الألم والقلق إلا أنها في محصلها ذات وجه إيجابي ناصع يمثل علامة صحة وانتصاراً للنهج الديموقراطي الذي ارتضاه الكويتيون وتكريساً حياً للشرعية الدستورية مما جعل هذه التجربة موضع إشادة وتقدير العالم أجمع». ولا يخفى على أحد أن الكويت اليوم تمر

## بيان أغلبية